مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.د. كاظم علي مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7038
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المدرس الدكتور

كاظم علي مهدي[١]

Kadimfiraq22@yahoo.com

الملخص:

ان الفعل التنموي السياسي هو احد الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة المكونة للفعل التنموي الشمولي. وان دراسة التنمية السياسية تعني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي، والهيئات العاملة فيها، وسير عملها. ويرتبط ذلك ايضاً بضرورة تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي ، وايجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة . اضافة الى أن عملية التنمية السياسية مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات، أي ازمات يمر بها النظام السياسي تعرض جميعها بصورة مجتمعة وفي وقت واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب ان تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع الى اقامة النظام الديمقراطي الحديث، خصوصا في الانظمة الجديدة ، كما هو الحال في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ .

المقدمة

تعد التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة الظهور، وتتسم بالتطورية والديناميكية وبناء المؤسسات السياسية، وهي جزء من عملية معقدة متشابكة تتمثل بالتغيير المستمر والتنمية الشاملة. وبحكم هذا الارتباط ، واستنادها اليه وتفرعها عنه بوصفها احدى الصيغ وأشكال التنمية النوعية، فأنها تغدو عند وضعها موضع التنفيذ في حاجة الى صياغة نظرية وعملية خاصة بها بقصد اختيار ورسم أهدافها وتحديد مساراتها وأساليب انجازها، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً

[١] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

بالنظام السياسي والأزمات التي يتعرض لها، خصوصاً فيما يتعلق بالأنموذج العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ ، وما نجم عن ذلك من انعكاسات متعددة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١ : ١ مفهوم التنمية

برز مفهـــــوم التنمية "Development" بصورة اساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، اذ لم يستعمل هذا المفهوم في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث"، منذ ظهوره في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان استخـــــدما للدلالـــــة على حدوث التطور في المجتمع هما التقدم المادي "Progress Material"، او التقدم الاقتصادي "Economic Progress"[(١)]. اذن المفهوم برز من خلال تناول قضايا التنمية الاقتصادية ، لكنه لم يطرح بشكل جدي لأن التنمية كانت تعد من الامور العفوية التي تتحقق بصورة آلية او من تلقاء نفسها . أما الأسباب التي أدت إلى الاهتمام المتزايد بموضوع التنمية فترجع إلى ظواهر رئيسة عدة يمكن ايجازها بالشكل الآتي: [(٢)]

الظاهرة الاولى تجسدت في النجاحات التي حققها الاقتصاد الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية، لقد أثبتت هذه النجاحات صحة مفهوم التنمية الاقتصادية على أساس التخطيط المركزي والبرمجة. وبذلك دخل التخطيط بوصفه عاملا اساسيا لكل تنمية اقتصادية واجتماعية . والمؤشر الكبير الذي لا يمكن تجاهله لهذه النجاحات يتجسد في انتقال روسيا من بلد رأسمالي متخلف إلى بلد صناعي متطور يحتل المركز الثاني في العالم.

وتمثلت الظاهرة الثانية في التناقضات البنيوية للنظام الرأسمالي بوصفه نظاما اجتماعيا– اقتصاديا. وهذه التناقضات الملازمة للرأسمالية تولّد ازمات دورية على الصعيد الاقتصادي مثل التضخم،

---

(١) د. فاروق خالد الحسنات ،الاعلام والتنمية المعاصرة، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠، ص ١٣٠. وينظر كذلك د. طلعت مصطفى السروجي واخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، جامعة حلوان ، ٢٠٠١، ص ١١.

(٢) د. طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط٢، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٣، ص ص٧٥–٧٦. وينظر كذلك د. عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي ،ج١ ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

وانعكاس هذه الازمات في المجال الاجتماعي بخلق البطالة. ان الأزمة الاقتصادية العامة بين عامي (١٩٢٩-١٩٣٢)، قد هزت اركان النظام الرأسمالي ودوله المتطورة.

اما الظاهرة الثالثة فتتعلق بموضوع النهوض العاصف لحركات التحرر الوطني وتخلص العشرات من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة من السيطرة الاستعمارية المباشرة وحصولها على الاستقلال السياسي . فقيام دولة فتية مستقلة يسودها التخلف الاقتصادي والاجتماعي طرح بشكل ملح قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعدها من اهم القضايا التي تقف امام تطور البلدان المتخلفة بعد الاستقلال السياسي .

وتعددت تعريفات التنمية بحسب العلماء والمفكرين الذين تناولوا المفهوم، واختلاف معالجتها لمواضيع اساسية سواء اكانت اقتصادية ام اجتماعية ام سياسية ام شمولية . فالتنمية بمعناها الواسع والشمولي ، الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، تعني " العملية المجتمعية الواعية والموجه لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية، وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي"[(١)] .

وهنالك مفاهيم أوسع وأكثر شمولية تكاملت وتداخلت مع الجوانب البشرية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية لعملية التنمية، فهنالك التعريفات التي ترى ان التنمية البشرية بوصفها مفهوما ومعطى، كانت حاضرة في الجهد النقدي للسياسات الرأسمالية في المجتمعات الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة، ذلك الجهد الذي أفصح عنه "موريس كلارك" في كتابه" المفكر الاحمر" عام ١٩٢٣، الذي انصب على " ضرورة البحث عن آليات وسياسات مقنعة لموازاة التوجه نحو صيانة أدوات الإنتاج المادية الرأسمالية، بالتوجه لصيانة الأدوات البشرية لذلك الإنتاج، وما أسسه ذلك الجهد من تصاعد للدعوات المؤطرة لظاهرة التمكين الاقتصادي بحيث

(١) علي خليفة الكواري، نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية ، من كتاب (التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٧٠ .

تشمل مفرداته كل دواعي البناء التنموي"[1]. وهكذا اكد تقرير التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٤ في افتتاحيته "لقد خلق الجنس البشري بإمكانيات محتملة معينة . ونجد ان الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم وامكانياتهم ، والقدرة على توفير فرص اكبر للأجيال الحاضرة واجيال المستقبل "[2]. أي عرف التنمية البشرية على انها " توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس "[3].

وقد ظهر ايضاً مصطلح التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو في يونيو من عام ١٩٩٢. وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في المؤتمر التنمية المستدامة بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[4].

وهناك من قام بتجزئة شمولية مفهوم التنمية الى أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية...الخ، وتختلف تبعا لذلك مؤشرات هذه الأبعاد جميعها. فالتنمية الاقتصادية هي "مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة، تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر مدة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد" [5]. اما التنمية الاجتماعية فأنها "هدف معنوي لعملية ديناميكية ، تتجسد في اعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع ، عن طريق تزويد الافراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة في التعليم والصحة والاسكان ، وذلك لتحقيق الاهداف المجتمعية المنشودة"[6].

---

(1) نقلاً عن د . منعم صاحي العمار، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة (قراءة في جدلية مبادلة التأثير)، مجلة الباحث العراقي، العدد الاول، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، تموز ٢٠٠٦ ، ص ص ٨٣–٨٤ .

(2) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة د .محمود حسن حسني ود .محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٥٦ .

(3) د . اسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وادارة التنمية (ادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٥ .

(4) ف . دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠٠، ص ص ١٥–١٧ .

(5) د .علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٨٥.

(٦)غازي الزعبي ، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن، عالم الكتب الحديث، اربد، ٢٠٠٩، ص٧٠ .

وانطلاقاً من الرأي الذي مفاده بأن الأخذ بجانب من جوانب التنمية وتركيز الاهتمام عليه من دون باقي الجوانب ، هو أمر يخالف طبيعة التنمية الشاملة، ويناقض في الوقت نفسه منطلقها المحوري الذي يعتمد على التفاعل والتشابك بين أبعاد التنمية جميعهاً. إذ لا يمكن تصور تنمية اجتماعية من دون تنمية سياسية أو تنمية اقتصادية أو تنمية إدارية أو تنمية ثقافية. اذن التنمية اشمل من مجرد التنمية الاقتصادية أو التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع ، بل هي عملية شاملة لكل هذه الجوانب لكون التنمية نشاطاً شمولياً وفعلاً كلياً أي انها تشتمل على انشطة وفعاليات فرعية متخصصة تكون محصلة مجموعها العام المتفاعل هو تحقيق الهدف المنشود ''التنمية الشاملة''، واذا كنا قد عددنا التنمية السياسية إحدى عناصر ومكونات الفعل التنموي المختصة بتنمية النسق السياسي في المجتمع المتخلف ، فذلك لا يشمل كل شيء بصدد التنمية السياسية ، اذ ان هناك صلات عميقة أخرى بينهما يمكن تلمسها اذا ما عرفنا ان خيار التنمية هو بالأساس مشكلة **الديمقراطية** السياسية[١]، ومرادفة للإصلاح السياسي[٢]. وهذا يرجع ايضا الى ان التنمية هي في حقيقة جوهرها تخطيط ، والتخطيط بدوره هو ارادة سياسية تنبع من مفهوم الاختيار من جانب، والفاعلية النظامية من جانب اخر[٣] .

ان بالإمكان تحديد الابعاد السياسية لعملية التنمية من خلال التأكيد على تعدد ابعاد عملية التنمية. ودور الدولة في عملية التنمية، ومن ثم دور الارادة السياسية والعوامل الموضوعية وتجسيدها في خدمة هذه العملية ، واختيار نمط التنمية الايديولوجي. ويذكر الدكتور "حامد ربيع" في هذا الصدد اربعة عوامل اساسية هي :[٤]

١. ان مفهوم التنمية قد حددته الممارسة اكثر من العلم والتنظير، فأول من استعمل الاصطلاحات المتداولة هم رجال الدولة صانعو القرار .

---

[١] حامد ربيع، الظاهرة الإنمائية والتطور الوحدوي، مجلة شؤون عربية، العدد الثالث، بيروت ، أيار –مايو ١٩٨١ ، ص ٣٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

[٣] د. علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص ص ١٩–٢٠ .

[٤] نقلاً عن د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط٢، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ص ١١٩–١٢٠ .

٢. ان ظاهرة التنمية في حقيقة الامر نتيجة مباشرة وطبيعية، لما يمكن ان يوصف في عالمنا المعاصر بوحدة العالم او وحدة التاريخ والوجود الانساني .

٣. ان التنمية السياسية هي في حقيقة الامر تعبير فكري عن ظاهرة اكثر اتساعا وهي ظاهرة التغير السياسي، اي الانتقال من نظام سياسي معين بخصائص متميزة ، إلى نظام آخر يعكس خصائص مختلفة للنظام السابق.

٤. ان المشكلة الحقيقية في معالجة المجتمعات المتخلفة تنبع اساساً من عدم وجود تجانس بين التنمية الاقتصادية والتغير السياسي .

اننا على وفق هذا التصور نستطيع ان نضع ايدينا على ما يمكن ان نصفه بأنه الجانب السياسي للمشكلة التنموية الذي يمثل بحق جوهر التطور الاقتصادي، وان هذه المشكلة في جوهرها خلق لإرادة التعامل السياسي . وتستند اهمية وجود العلاقة التأثرية المتبادلة بين الفعل التنموي الشامل والفعل التنموي السياسي الفرعي من خلال :[1]

أ. ان الفعل التنموي السياسي هو احد الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة المكونة للفعل التنموي الشمولي، وهي تضم فضلا عنه الأفعال التنموية الفرعية المتخصصه في المجالات الاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية والبشرية .

ب. ان الفعل التنموي السياسي يشغل من ناحية الأهمية موقع الصدارة بين مجموعة الأفعال التنموية الفرعية، لان الفعل التنموي الشامل لا يمكن انجازه، الا بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغيير الدائم والتطور المستمر والتقدم المتواصل وتضع المخططات العلمية لتطبيق هذه الفلسفة .

بهذا المعنى تصبح مشكلة التنمية هي مشكلة المجتمع، وعندما ندرس احدى الانساق الفرعية – اقتصاداً كان ام سياسة – فأن المقصود بذلك هو تحليل الإضافة التي يقدمها هذا النسق للعملية التنموية ، وبذلك يكون باستطاعتنا دراسة مفهوم التنمية السياسية بوصفها تنمية نوعية في إطار التنمية الشاملة.

١–٢ مفهوم التنمية السياسية

---

[1] **علي عباس مراد، التنمية السياسية وازمة المشاركة محاولة في تحديد المفهوم، من كتاب (مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث)، مجموعة باحثين، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠ ، ص ١١٧ .**

مع ان مفهوم التنمية السياسية كان متداولاً في الخمسينيات من القرن الماضي ، الا انه ظهر بشكل واضح في مطلع الستينيات . ففي حزيران عام ١٩٥٩، عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي ''SSRC'' برئاسة "غابرييل الموند"، مؤتمراً حول موضوع ''التحديث السياسي''، وخلال ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول ''التنمية السياسية''[١]. ان اهتمام العلماء والباحثين والمفكرين بهذا الموضوع جاء نتيجة التقاء عاملين اساسيين هما اتساع دوائر البحث العلمي ، وامتداد نشاط الدارسين – بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية – الى دول العالم الغربي ، والعالم الثالث على وجه التحديد هذا من جهة، ومن جهة اخرى تغير نظرة الباحثين الى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية ، وتطور منهجيات البحث والدراسة في العلوم السياسية والاجتماعية ، بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام ، والعلوم السياسية على وجه خاص [٢].

وقد كانت الدراسات تنصب قبل الستينيات على النمو الاجتماعي – الاقتصادي وتأثيراته السياسية، وعبر ذلك تعالج الأسس الاجتماعية – الاقتصادية للنظام السياسي والطريقة التي يتحكم بها النمو الاجتماعي الاقتصادي لإيصال الدولة الى الديمقراطية الليبرالية ذات النمط الغربي . ولكن بعد ذلك التاريخ – أي منذ بداية الستينيات ، أخذت الدراسات تتجه الى التأكيد على التنمية السياسية ، وعلى الجانب السياسي الخاص للتنمية، ولم يعد البحث ينصب فقط على الوسط الاجتماعي – الاقتصادي للنظام السياسي، وانما يتركز على النظام السياسي نفسه بهدف بيان تحولاته المتوالية . وكانت الفكرة الرئيسة هي ان النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل كما هو شأن النظام الاقتصادي ، وبعبارة اخرى انه توجد فيما وراء عملية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وما تشمل عليه، عملية اخرى معقدة هي التنمية السياسية التي تهدف الى نقل النظم السياسية التقليدية الى نظم سياسية حديثة[٣].

---

[١] د. سعاد نور الدين ،السكان والتنمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٠. وينظر كذلك كلا من د.فاروق خالد الحسنات، مصدر سبق ذكره،ص ١٣٠.ود.اسامة الغزالي حرب،الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص ٢٧.

(٢) د. عبد الحليم الزيات ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٩ –٢٠ .

[٣] د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١ ، ص ٣٧١ .

وما تزال هذه المسلمات منتشرة ضمن مفاهيم وتصورات التنمية السياسية، وتتجسد هذه النظرة غير المتغيرة من خلال محاولات "الموند" عام ١٩٦٥، للربط بين نظرية النظم الكلاسيكية ونظرية الثقافة، وبين التنمية السياسية ، وكشف "لوسيان باي" في كتابه المعنون بـ ''جوانب التنمية السياسية'' عام ١٩٦٦ ، عن تحيزات تجاه الديمقراطية الغربية معترفاً في الوقت نفسه ، بتنوع وتعدد التعريفات المتعلقة بالتغيير بصفة عامة . فعلى سبيل المثال اشار الى التنمية السياسية على انها بناء المؤسسات وتنمية المواطن، وان التعبئة والمشاركة الجماهيرية أساسية للديمقراطية والنظام العام[١]. ووضع "لوسيان باي" قائمة شاملة نسبياً للتعريفات المختلفة لمفهوم التنمية السياسية تضمنت المساواة بينه وبين: '' المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية ، والتحديث السياسي ، وتحقيق الاستقرار ، والتعبئة والمشاركة الجماهيرية ، وبناء الديمقراطية ،الخ ''[٢]. وفي محاولة منه للتوليف بين هذه التعريفات، قام "باي" بتلخيص الأفكار الرئيسة المشتركة حول التنمية السياسية التي تتضمن الحركة تجاه المزيد من المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وازدياد تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي[٣] .

ثم حاول "الموند وبويل" تقديم وصفٍ للتنمية السياسية بانها تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديداً استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الامة والمشاركة والتوزيع. ولقد قاما بتحديد وفهم التنمية السياسية في اطار التحديث السياسي، اذ تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة[٤] .

وقدم "جيمس كولمان" معنى التنمية السياسية بثلاث منظورات هي:[٥]

---

[١] توني سميث ، مدخل التبعية، نقلاً عن محمد زاهي بشير المغيربي ، من كتاب (التنمية السياسية والسياسة المقارنة قراءات مختارة)، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٨، ص ٣٢٧.

[٢] للتفاصيل ينظر د. عبد الحليم الزيات، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤ وما بعدها .

[٣] صاموئيل هنتنجتون، تطور دراسات التغير: التحديث والتنمية والسياسة ، نقلاً عن محمد زاهي بشير المغيربي ، المصدر السابق ، ص ص١٧١– ١٧٢ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ١٧١ .

[٥] نقلاً عن نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، ط٢،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، ١٩٩٤، ص ص ٢٣٢– ٢٣٣ .

المنظور التاريخي: الذي يرى ان عملية التنمية تاريخية ، يمكن التوصل الى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوربي .

والمنظور النمطي : الذي ينظر الى التنمية في ضوء الثنائيات: التقليدية في مقابل الحداثة، والصناعية في مقابل الزراعة .

والمنظور التطوري: الذي ينظر الى التنمية على انها عملية دائمة من دون نهاية، يمثل المجتمع الأوربي قمة تطورها .

لقد ميز" صاموئيل هنتنجتون" بين التحديث السياسي والتنمية السياسية حول ما اطلق عليه "التحليل السياسي" ، فاذا تم تنظيم النظم والعمليات السياسية فان ناتج هذه العملية هو ما يمكن ان نطلق عليه تنمية سياسية، واذا لم يتحقق ذلك بالصورة المطلوبة يحدث انحلال سياسي[١]. وفي الإطار نفسه اكتشف وجود أربعة مفاهيم مشتركة ومتكررة بين التعريفات المختلفة للتنمية السياسية وهي : العقلانية، والاندماج القومي، والديمقراطية، والتعبئة او المشاركة[٢] . وعليه، يرى " هنتنجتون " أن أبعاد التحديث السياسي او التنمية السياسية يمكن أن تتلخص تحت عناوين أساسية ثلاث وهي : [٣]

أ. ترشيد السلطة، بمعنى أن تستبدل بالسلطات السياسية التقليدية المتعددة ‘‘الدينية، والعائلية، والعرقية’’ ، سلطة سياسية موحدة، وعلمانية وقومية.

ب. تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.

ت. المشاركة المتزايدة في السياسة من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع.

ومن التعريفات العربية للتنمية السياسية ، نجد ان "نبيل السمالوطي" يعرفها بانها " تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي . هذا الى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع "[٤] . اما عبد الحليم الزيات فيعرفها بشكل

---

[١] نقلاً عن د. محمد الجبر، رؤية معاصرة في قضايا التحديث والعلمانية، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٧١ .

[٢] صاموئيل هنتنجتون، تطور دراسات التغير: التحديث والتنمية والسياسة، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٢ .

[٣] د. اسامة الغزالي حرب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢ .

[٤] د. علي عباس مراد ، المجتمع المدني والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٨ –٢٩ .

اجرائي بانها " عملية سوسيوتاريخية ، متعددة الابعاد والزوايا تستهدف تطوير، او استحداث نظام سياسي عصري . يستمد اصوله الفكرية من نسق ايديولوجي تقدمي ملائم ، يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ، ويشكل اساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية. ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية – الرسمية والطوعية"[1] . ويعمد "عبد المنعم المشاط" الى تضمين مفهومه حول التنمية السياسية ، تحديداً لأركان هذه العملية وعناصرها الأساسية اذ يقول "ان عملية التنمية السياسية تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق اكبر قسط من الاستقرار السياسي"[2] .

وبناء على ما تقدم، فأن تعريفات التنمية السياسية تنوعت وتعددت بحسب علماء السياسة الذين تعددت مدارسهم واتجاهاتهم الفكرية، فهي فضلاً عن إنها تهدف إلى بناء نظام سياسي عصري وخلق ثقافة سياسية تستند الى الولاء الوطني وإشاعة قيم المساواة والمواطنة ، كما وتعد أيضا جانباً من جوانب التغير بصورة عامة .

وعليه فان تطور النظم السياسية لم يعد مسألة نمو اقتصادي واجتماعي، وانما هو عملية سياسية قائمة بنفسها . ودراسة التنمية السياسية تعني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي، والهيئات العاملة فيها، وسير عملها. أي دراسة النظام السياسي من داخله ، فضلاً عن عناصر أخرى .

٣:١ العلاقة بين التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي

يعرف "غابرييل الموند" النظام السياسي بانه " نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة والذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف ، ويؤديها في الداخل وتجاه المجتمعات الاخرى ، ويمارس هذه الوظائف باستعمال القسر المادي او بالتهديد باستعماله ، سواء اكان استعماله له شرعيا شرعية تامة ام يضم بعض الشيء من الشرعية. فالنظام السياسي هو القيم

[1] د. عبد الحليم الزيات ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٥٥-١٥٦

[2] د. عبد المنعم المشاط، العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة السياسية الدولية، العدد٩٢، ابريل ١٩٨٨، ص٥٠.

الشرعي على امن المجتمع والصانع الشرعي لما يحدث به من تغير" [1]. أي انه مجموعة من عناصر مترابطة، ويساهم كل واحد من هذه العناصر، وبطريقة خاصة، بتنظيم مجموعة العناصر وقيامها بوظائفها. وبناء على ذلك يعرض "الموند وكولمان" النقاط الاتية : [2]

أ. ان كل النظم السياسية، ومهما كان مستوى نموها، تمتلك بنى سياسية، ويمكن مقارنتها بالبنى السياسية في المجتمعات الحديثة، غير ان الاختلاف فيما بينها يتعلق بدرجات تطورها وتخصصها .

ب. توجد وظائف متماثلة في كل النظم السياسية ، والاختلاف فيما بينها يأتي من كيفية أدائها، ونوع البنى التي تؤديها .

ت. ان كل البنى السياسية ذات وظائف متعددة ، أي انها تساهم بطرق عدة في أداء النظام السياسي وظائفه .

ث. ان كل النظم السياسية ذات طابع مختلط وازدواجي، فهي ليست حديثة ولا تقليدية كلية.

لقد سمح تحليل المراحل التاريخية للجنة السياسة المقارنة، بان تضع منظوراً جديداً لدراسة التنمية السياسية، فكما يقول "لوسيان باي" أن : "من الاهتمام بالتوترات في العملية التنموية، اتجه أعضاء اللجنة الى تحديد هوية وتحليل المشكلات الأساسية، او الأزمات التي يبدو انها تثار تأريخياً في عملية التنمية السياسية "[3]. وقد استعمل مفهوم الأزمة على انه تهديد خطير لوجود النظام السياسي او هي تغير مهم في طريقة عمل السياسة، سواء أكان ذلك نتيجة ادخال مؤسسات جديدة ام نتيجة تغيرات في العملية السياسية ، او تكون الازمة تصنيفاً للمشكلات التي تواجه الحكومات . واشرت التنمية السياسية الى مسألة اخرى تعد محورية في إدارة التنمية المستقلة، الا وهي قدرات النظام السياسي "الاستخراجية ، التنظيمية ، التوزيعية ، الرمزية ،

---

[1] د . محمد توهيل فايز عبدأسعيد، علم الاجتماع السياسي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت والامارات ، ١٩٩٩، ص ١٦٧. اما عناصر النظام السياسي لدى "الموند" فهي "النظام والمدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية او العكسية ". للمزيد حول هذا الموضوع للمزيد ينظر ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٥٧– ٥٨.

[2] د . صادق الاسود، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٩٨–٣٩٩ .

[3] نقلاً عن السيد عبد المطلب غانم، ادارة التنمية المستقلة: ابعاد وتخوم جديدة، من كتاب (دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق)، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨٠ .

الاستجابية" ، فكما يقول "الموند" : "يوفر تحليل قدرات النظام السياسي بما فيها القدرة المحتملة والأسس المساندة للقدرة، اداة مفاهيمية مفيدة لدراسة التنمية، فهناك منطق لعملية التنمية، فمن اللازم ان تكون للنظام قدرات كافية على الاستخراج والتنظيم قبل ان يستطيع البدء في توزيع الموارد[١] .

وهناك وجهة نظر غائية ضيقة ترى ان التنمية السياسية لا تعدو ان تكون علمية غائية تستهدف تحقيق واحدة او اكثر من الغايات النهائية للنظام السياسي مثل الديمقراطية ، والمشاركة، والاستقرار ، والشرعية ، والمساواة ، والتكامل ، وما الى ذلك . ومن المتفق عليه في هذا المجال ان كلا من هذه الغايات قد يمكن تحقيقه بوسيلة او بأخرى، وليس عن طريق التنمية السياسية وحدها[٢] . فالتنمية السياسية – كأي عمل تنموي آخر – تنطوي على سلسلة من العمليات الدينامية المهمة والاساسية ، والتي يمكن قياس تقدم او تخلف النظام السياسي على اساسها . ويرتبط بذلك بضرورة تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي ، وايجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة[٣] .

ان تحديد مظاهر وتجليات التنمية السياسية يتم اساسا من خلال المقارنة بين النظم السياسية المختلفة ، او بين النظم السياسية الغربية والنظم غير الغربية على وجه التحديد[٤] . اذن ما يمكن استنتاجه هو ان التنمية السياسية تستند الى بناء المؤسسات ، والعمل على حل مشكلات التنسيق بين وظائف المؤسسات لضمان زيادة قدرة النظام السياسي على تحقيق الاهداف[٥].

١:٢ النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

ان عملية التنمية السياسية تتطلب بشكل جوهري إشباع المطالب ومعالجة المستجدات الحديثة، وتعبئة الموارد البشرية والمادية لغرض اجراء التحولات الكبرى في المجتمع. وتأسيس بنى اجتماعية سياسية مختصة وغير مختصة تسانده وتؤدي وظائفه. ان هذه العمليات المذكورة

---

[١] نقلاً عن المصدر نفسه، ص ص ٨١–٨٢ .

[٢] د. عبد الحليم الزيات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

[٥] ثامر كامل محمد الخزرجي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤.

مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات، أي ازمات يمر بها النظام السياسي تعرض جميعها بصورة مجتمعة وفي وقت واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب ان تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع الى اقامة النظام الديمقراطي الحديث، خصوصا الانظمة الجديدة ومنها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. وتظهر هناك ست ازمات وهي الآتي: "أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة التغلغل، وأزمة المساهمة، وأزمة الاندماج والتكامل، وأزمة التوزيع".

٢:١:١ أزمة الهوية

ان اول آزمة أساسية هي تلك التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين افراد المجتمع الواحد وأنهم متميزون عن غيرهم في المجتمعات الأخرى . اذ يجب ان يتوصلوا الى اقرار كون اقليمهم هو وطنهم الحقيقي، كما يجب ان يشعروا بوصفهم أفراداً بأن هويتهم الشخصية محددة جزئياً بانتمائهم الى بلادهم المحددة اقليمياً. وفي معظم الدول الجديدة ان الأشكال التقليدية للهوية تتراوح ما بين العشيرة او الطائفة وبين الجماعات الاثنية واللغوية التي تتنافس مع الشعور بالهوية الوطنية الاوسع . ولهذا فان أزمة الهوية ذات ثقل في التنمية السياسية في المجتمع، او بعبارة اخرى ذات ثقل في بناء الدولة [١] .

وفي اطار المجتمع العراقي تكتسب الهوية اهمية متزايدة ، فالملاحظ ان التنوع الديني والعرقي والمذهبي• ، وتعدد الثقافات الفرعية لم يصل الى مستوى الانصهار والاندماج في اطار الهوية الوطنية الشاملة بدلاً من انتماءات ضيقة تفشل خطط التنمية السياسية وتجعل الوحدة الوطنية ضمن الخطر المستديم . لذلك يمكن القول ان هشاشة الهوية الوطنية العراقية المتقطعة الاوصال ، يساعد على ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي العراقي [٢].

ان القوى السياسية العراقية لها قوة بمقدار قوتها العشائرية والمذهبية والقومية ، وبعضها لديها قوتها المسلحة. لذا فالقائمون على الشأن السياسي في العراق- كما يرى الدكتور عامر حسن

---

[١] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي، ط٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠١ ، ص٥٠ .

• يوجد هنالك ما يزيد عن ٩٠ دولة من دول العالم هي ذات تعددية عرقية واثنية وقومية ، ومع ذلك فقد استطاعت غالبيتها تحقيق خطوات جيدة نحو الديمقراطية مع اختلاف مستوياتها ما بين دولة وأخرى .

[٢] سليم مطر، الذات الجريحة إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي (الشرقمتوسطي)، ط٤، مركز دراسات الأمة العراقية، بغداد، ٢٠٠٨ .ص ٣٦٣ .

فياض – يعيشون في العصر الحجري للسياسة، اي العصر الذي يعتمد على جمع قوت السياسة، وليس على إنتاجها[١]. اي ان هذه القوى تعمل بعقلية اقتسام السلطة، وليس إيجاد وعي جديد بمفهوم الدولة . وفي حال تطبيق ذلك على أسس وأنموذج البنية السياسية في مجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية اللاحقة ، فإننا نرى الضعف البنيوي المميز للوعي السياسي العراقي فيما يتعلق بادراك خصوصية ومعنى الهوية الوطنية الشاملة[٢]. ان مبدأ المواطنة يصبح احد انجع الحلول الواجب ترسيخها ، وما يجب ان يشكله من بوتقة على الكل العراقي ان ينصهر بها لإنتاج ذاته بما يناسب خصائصه الموضوعية، فضلاً عن تعميق الشعور بالهوية الجماعية للأفراد وجعل الانتماء للعراق اولاً واخيراً .

ولأجل حل إشكالية الهويات العشائرية والطائفية فان البديل يتمثل بالإقرار المجتمعي، ومن ثم الدستوري العقدي، بالهوية التعددية المذهبية والطائفية والعشائرية في العراق لتمثل هويات دينية واجتماعية وليس سياسية . وبالإمكان لهذه المكونات العشائرية والطائفية تشكيل روابط اجتماعية ودينية تدافع عن مصالح أعضائها بوصفها منظومات اجتماعية ودينية وليست سياسية[٣]. اذ ان اعتماد الهوية الوطنية وعلويتها على سواها من الهويات الأخرى لا يلغي او يقصي او يتجاهل الهويات الأخرى القومية والدينية والعشائرية والمذهبية، انما ستتميز الهوية الوطنية عن الهويات الأخرى جميعها بوصفها هوية سياسية وغيرها هويات غير سياسية . فالهوية القومية تمثل منظومة ثقافية وحضارية وليس منظومة سياسية . كذلك الهوية الدينية والعشائرية فانهما تمثلان ايضاً منظومات اجتماعية لا يمكن ان يرتقيا الى مستوى الهوية السياسية بقدر تعلق الأمر بالعراق[٤] . ويجب ايضا تنمية الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة تشعر كل فئة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها بانها عراقية ومتساوية تماما مع الفئات الاجتماعية الاخرى [٥] .

---

[١] د. عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراقي المعاصر، كتاب الصباح الثقافي، مطابع جريدة الصباح، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٢ .

[٢] ميثم الجنابي، العراق ومعاصرة المستقبل، دار المدى ، سورية ، ٢٠٠٤ ، ، ص ٤٦ .

[٣] د . عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٩ ، جامعة بغداد، تشرين الأول ٢٠٠٤ ، ص ١٠٩ .

[٤] المصدر نفسه، ص ١٠٩ .

[٥] سليم مطر ، جدل الهويات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ص ٢٤٨ .

٢:١:٢ أزمة الشرعية

ترتبط أزمة الشرعية بشكل وثيق بأزمة الهوية ، اذ تتعلق بتحقيق الاتفاق حول شرعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم والنظام السياسي . وفي التحليل الاخير فان مآلها هو بناء الامة . وفي كثير من الانظمة السياسية الجديدة فان أزمة الشرعية هي مشكلة دستورية ومؤسساتية، اذ تدور حول السؤال: ماهي العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية ؟ كذلك ما هو دور النظام السياسي في دفع عملية التنمية بكل جوانبها؟ . وفي انظمة سياسية اخرى ان قضية الشرعية اكثر ارتباكاً، وتنطوي على مشاعر تدور حول الروح التي يجب ان تسيطر على الحكومة والأهداف الأساسية للأمة وهل هي دينية ام ايديولوجية ام اقتصادية ام تنموية ؟ فضلاً عن ما تقدم، تتعلق أزمة الشرعية بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي أو نخبة حاكمة، بوصفها غير شرعية أو لا تتمتع بالشرعية. أي لا تتمتع بسند أو أساس يخولها الحكم واتخاذ القرارات[١].

ان قياس شرعية أي نظام، ومنها النظام العراقي ، في معناها السياسي والقانوني يقوم على اساس جانب شكلي يتمثل بدستورية السلطة. أي ممارستها واقامتها على وفق قواعد الدستور، وجانب موضوعي يتمثل بقناعة ورضا افراد المجتمع بهذه السلطة، وهذان الجانبان لا ينفصلان بعضهما عن بعض[٢] .

ان دستورية السلطة في العراق مازالت محكومة بسياسة التوافق بين مختلف الأطراف والكتل السياسية وإرجاء عددٍ من المشكلات الجوهرية والمصيرية المتعلقة بالدستور الدائم مثل شكل الدولة والعلاقة بين الدين والدولة وطبيعة النظام السياسي وهوية العراق وتوزيع الثروات وغيرها، الى المستقبل غير المنظور ، ومن ثم يستلزم اعادة التشاور والتوافق بشان المسائل العالقة مرة اخرى. ومن جهة اخرى فان تردي الوضع الامني والاقتصادي والاجتماعي، وضعف النضج السياسي للقوى السياسية وضعف الخدمات العامة وتفشي الفساد المالي والإداري وانتشار البطالة، جعل

---

[١] د. اسامة الغزالي حرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ . وينظر كذلك خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة الى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص٢٥ .

[٢] خميس حزام والي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨ .

النظام السياسي يفقد همزة الوصل بينه وبين الجماهير، الا وهي سمة الفاعلية في ادائه لوظائفه واستقراره وديمومته من اجل دعم برامج التنمية السياسية . فضلا عن ما تقدم، فان افراز واقرار التشكيل الوطني على اساس البنى التقليدية مثل البنى الطائفية والعرقية والعائلية، افقدها شرعية التمثيل الطبيعي والموضوعي للشعب العراقي الذي تستطيع من خلاله ممارسة دورها البنيوي انطلاقاً من وحدتها مع مجتمعها . اي ان محنة الشرعية ظاهرة سياسية تأريخية ملازمة للنظام السياسي في العراق إذ لم تتم حاليا إعادة بناء الدولة على وفق منطق الدولة – الأمة ، بقدر ما هي خاضعة لنزعة تشكيل دولة الطوائف [١] . ان احد الحلول اللازمة لحل أزمة الشرعية هو قيام الديمقراطية الدستورية في العراق ، والمعتمدة على توافر شرطين جوهريين :[٢]

أ. المساواة السياسية بين المواطنين عبر مبدآيين مهمين هما المساواة والمواطنة .

ب. التوصل الى صيغة دستور ديمقراطي ، والدستور الديمقراطي ليس منحة من احد، ولا يجوز الرجوع عنه او تعديله الا وفق أحكامه .

٢:١:٣ ازمة التغلغل

تنجم ازمة التغلغل عن عجز النظام السياسي ومؤسساته واجهزته عن تجسيد الارادة المجتمعية والتعبير عنها ، مما يؤدي الى عجزه عن ممارسة ادواره على كامل الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية افقيا ، او في كامل مستويات البنية المجتمعية عموديا[٣] . فيجب على النظام السياسي ان يكون قادرا على الوصول حتى الى مستوى القرية، وان يمس حياة الناس اليومية .

ويرجع سبب ازمة التغلغل التي تصيب النظام السياسي العراقي المعاصر الى :

١. هشاشة الوضع الامني في العراق الناتج عن ضعف تدريب القوات الأمنية للجيش والشرطة ووجود عناصر فاسدة متسللة اليها ، ولا ننسى خطر الميليشيات المسلحة المستديم على الوضع

---

(١) علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٧، آذار ٢٠٠٧ ، ص ص ٨٦– ٨٧ . وكذلك ينظر سالم مطر عبد الله، الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مجلة دراسات إقليمية، العدد ١٣، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٤٤٩ .

(٢) د. عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، من كتاب (التحولات الديمقراطية في العراق – القيود والفرص)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، يناير ٢٠٠٥، ص ٦٨.

(٣) د. علي عباس مراد ، المجتمع المدني والديمقراطية ، مصر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

الامني. ولا ريب في ان التنازع السياسي الحالي في العراق وسياسة التخوين بين قياداته او بين الكتل، سينميان حالة التخندق وفقدان الثقة وانعزال كل طائفة عن الاخرى ، وانحيازها لمن يخاطبها على اساس المناطقية او الهوية المذهبية . وهذا الاختلاف السياسي هو عامل تأزيم للوضع الامني في المستقبل . فضلاً عما سبق ذكره هناك تشكيك في قدرة الجيش على حفظ الامن ، استناداً الى انه تم تشكيل غالبية عناصر الجيش والقوات الامنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من مليشيات احزاب سياسية وافراد غير كفوئين، مع خضوع المؤسسة العسكرية لسياسة توزيع الحصص والمناصب بين الكتل السياسية الفائزة ، على وفق التقسيمات الطائفية والقومية للمناصب. اذ ان منصب وزير الدفاع هو من حصة العرب السنة ، ووزير الداخلية من حصة العرب الشيعة . اما رئيس اركان الجيش ونائب وزير الداخلية ، فيكون من حصة الكرد وتنزل فكرة الحصص حتى قادة الفرق والالوية العسكرية ، بل وحتى عدد طلاب الكلية العسكرية . هذه الامور مجتمعة جعلت بعض الخبراء يرجحون ان المؤسسة العسكرية العراقية لن تكون عاملا لحفظ الامن ، بل سيتوزع سلاحها وعناصرها على وفق توزعها المذهبي والقومي والاثني [١]. هذا ونصت المادة التاسعة من الدستور العراقي الدائم على ان :(تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكوّنات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز او إقصاء ...)•. إن هذا النص يستبطن خضوع القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لأسس التقاسم والمحاصصة ، في حين كان ينبغي ان تكون القوات المسلحة فوق اي توجه حزبي او فئوي او اثني او قومي ، معتمدة على معايير الوطنية والكفاية والخبرة [٢] .

٢. الدور السلبي الذي تلعبه الدول المجاورة والاقليمية والدولية في العراق.

٣. عدم قيام مصالحة وطنية عراقية شاملة وحقيقية بحيث تفضي الى اتفاق او ميثاق وطني يتضمن المبادئ الرئيسة، والآليات التي تقبلها كل القوى السياسية والتكوينات العراقية .

---

[١] جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي: ازمة النظم الليبرالية في العالم الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢، ص ١٤٨.

• المادة التاسعة من الدستور العراقي الدائم .

[٢] عبد الحسين شعبان، رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٢٠، تشرين الأول ٢٠٠٥، ص ١٠٦ .

نتيجة لما تقدم اتخذت ازمة التغلغل مدىً يصعب التنبؤ بما ستؤول اليه مستقبلاً، الا اذا استطاعت الحكومات العراقية المتعاقبة ان تبني قواتها الامنية والمسلحة على وفق مهنية عالية وحيادية وطنية وتفرض سيطرتها الكاملة، وضبط الحدود مع دول الجوار العراقي، وتحسين علاقاتها مع دول العالم . ان الدعوات المتكررة من قبل القادة السياسيين والبرلمانيين الى نزع سلاح المليشيات وان يصبح السلاح في يد الدولة حصراً، هي من قبيل الدعوات الواقعية الرامية الى إدماجها بالمجتمع العراقي كافة ، وتجنباً لحدوث الحرب الأهلية . ورغم ان هذا التوجه هو خطوة ايجابية تخدم النظام السياسي، الا ان التحدي الحقيقي يتمثل في آليات تنفيذ هذه الخطوة ومدى فاعليتها بخاصة في ما يتعلق بالجيش والشرطة العراقيين اللذين سيتم دمج عناصر من الميليشيات المسلحة فيهما ، فضلاً عن حدود قدرة الحكومة على توفير فرص العمل للعناصر المسلحة الأخرى التي سيتم دمجها في الحياة المدنية في وقت يعاني فيه المجتمع العراقي من ارتفاع حاد في معدلات البطالة . ولكن الاهم من هذا فان التوافق بين القوى العراقية الرئيسة على الصيغ السياسية والمؤسسية لشكل النظام السياسي وطبيعة الدولة ، هو الذي سيدعم عملية حل المليشيات المسلحة التابعة للقوى السياسية ، وذلك لحساب جيش عراقي موحد وشرطة عراقية موحدة يوفران الأمن والحماية للجميع . اما التعثر في تحقيق هذا الهدف فانه سيشكل دافعاً للقوى العراقية للاحتفاظ بميليشياتها المسلحة بشكل او بآخر ، بوصفها ركيزة لتأمين مصالحها السياسية في ظل مجتمع تعددي تتقاسمه الانتماءات العرقية والدينية والطائفية والقبلية[١] .

ومع ان الانتخاب بالقائمة المفتوحة ادى الى تغيير ٨٠% من اعضاء مجلس النواب السابق، الا ان القيادات والرموز السياسية حافظت على مواقعها، بل ان بعضها حصل على اغلب الاصوات مثل المالكي وعلاوي وطارق الهاشمي واسامة النجيفي وابراهيم الجعفري ، لذا يدور النقاش وبشكل مستمر حول تغيير النظام الانتخابي الذي يؤدي الى وصول اشخاص غير

[١] حسنين توفيق ابراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام، من كتاب (التحولات الديمقراطية في العراق – القيود والفرص)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، يناير ٢٠٠٥، ص ٢٤.

مستحقين بوساطة اصوات القائمة . اذ يقول النائب بهاء الاعرجي ان (١٦) نائباً فقط من بين (٣٢٥) نائباً فازوا بأصواتهم [1].

٢:١:٤ أزمة المساهمة (المشاركة السياسية)

ان أزمة المساهمة ناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لدولهم مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين . وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر تشريعات ومؤسسات سياسية معينة يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة[2].

فمع عدم تهميش طرف سياسي عراقي على حساب الأطراف الأخرى والاتجاه نحو مساهمة الأطراف السياسية كافة في تشكيل ملامح النظام السياسي ، يجعل العملية السياسية تتجه نحو تحقيق أهدافها . فضلا عن ذلك، ان المساهمة التشاركية الحقيقية والوطنية يجب ان تبتعد عن المحاصصة الطائفية، وان تكون الوزارات لمصلحة الشعب العراقي، وان يكف من يعمل او من يريد ان يعمل على جعلها واجهات حزبية او طائفية او قومية تخدم شريحة مجتمعية بنفسها ، وتختزل المكونات الوطنية الأخرى في دائرة مغلقة.

وفي مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي وبالنظر إلى ما شهده العراق من تصاعد واضح للتيارات السياسية الجديدة طرح ما يعرف بالديمقراطية التوافقية• بوصفه حلاً أمثل لازمة المشاركة في النظام السياسي، وقام الاحتلال بتكريس هذا الطرح عبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي على أساس المحاصصه الطائفية والقومية، واعتمد الأسلوب نفسه في تشكيل الحكومات العراقية اللاحقة. ان الديمقراطية التوافقية كونها سبيلا للحكم توفر السلم المدني وتصونه بين الطوائف

---

(1) نقلا عن د. منتصر العيداني ، قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان أنموذجا ١٩٩٠-٢٠١١ ، العارف للمطبوعات ، بيروت، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٦٢-٢٦٣.

(2) د. اسامة الغزالي حرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

• ان عناصر الديمقراطية التوافقية وفقا لـ"آرنت ليبهارت" هي تحالف حكومي كبير يضم المكونات الاساسية للمجتمع المتعدد ، والفيتو المتبادل او حكم " الاغلبية المتراضية " ، والتمثيل السياسي النسبي، ثم استقلال مكونات المجتمع المتعدد في ادارة شؤونه الداخلية الخاصة . ينظر آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينه ، الفرات للنشر والتوزيع ، بغداد – بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٤٧.

المختلفة المكونة للمجتمع عبر الاستناد إلى التعددية الناجمة عن وجود ثقافات عدة داخل نظام اجتماعي واحد، مما يتطلب وجوداً متعادلاً لمختلف الفئات لتلافي حدوث مشاكل قد تترك ندوباً واضحةً في جسد هذا النظام لدرجة تجعل الوضع متفجراً على الدوام . ويتميز نظام الديمقراطية التوافقية ايضا بقدرته على إيجاد حواجز حقيقية لا تسمح لأي فئة اجتماعية بالتجاوز على حقوق طائفة أخرى سواء باحتكار السلطة كلياً أو جزئياً، اذ يقوم الدستور بوضع تفاصيل هذه التوافقية التي تجعل العمل السياسي والحزبي وكذلك الانتخابي والبرلماني ، قوة ديناميكية جماعية تساعد باختلاط أدوار الجميع من أجل مصلحة الجميع[١]. ففي العراق ، فان اشكالاً معينة من الديمقراطية التوافقية ، التي تأخذ في نظر الاهتمام الانقسامات الاثنية – الدينية، قد تكون ضرورية بوصفها حالة انتقالية نحو نظام ديمقراطي كامل لا يتضمن أي ممارسات تمييزية[٢] .

ويبدو ان اعتماد الديمقراطية التوافقية بحاجة الى مقومات تجعل منها الية فاعلة وتجنب حالة الانزلاق الى تدافعات وصراعات تأخذ شكلا عنفيا ، واهم هذه المقومات هو تبلور مفهوم الدولة على حساب السلطة[٣]. لقد صنف العراق ضمن الدول الفاشلة ووضع في مرتبة ادنى من الديمقراطيات المعيبة ذا التحول الفاشل او غير المتاح . وعلى الرغم من تحقيق تحسن طفيف خلال المرحلة(٢٠٠٨-٢٠١٠) ، الا انه بقى ضمن التصنيف العام نفسه [٤].

اذن لا يجوز عد الديمقراطية التوافقية شكلا نهائيا للديمقراطية المطبقة في العراق، بل هي مرحلة انتقالية لابد من المرور والعبور فوقها نحو الافضل منها، والسبب في ذلك انها من الممكن ان تصيب مؤسسات الدولة التشريعية والدستورية بالشلل الدائم وعدم قدرتها على الاستجابة لطموحات مواطنيها ، وعندما لا يحمل النظام السياسي صفة القدرة على المرونة والتغير من داخله وبالوسائل السلمية فانه سيتفجر من داخله بكل تأكيد استجابة للحراك الدينامي الاجتماعي

[١] د. ابتسام محمد العامري، شكل النظام السياسي وطبيعته في عراق المستقبل، مجلة النبأ ، العدد ٧٦ ، مؤسسة النبأ، بغداد ، نيسان ٢٠٠٥، ص ١٨ .

[٢] ابراهيم البدوي وسمير المقدسي ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٣٨٤ ، شباط ٢٠١١، ص ٩٥.

[٣] د. ياسين سعد محمد البكري،*مقومات التعايش السلمي* في العراق في ظل الانقسامات الفئوية ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية ، جامعة السليمانية ، ٢٠١١ ، ص ٣٣٦ .

[٤] د. منتصر العيداني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠.

والسياسي [1] . لذا يجب تأسيس ما يعرف بالعدالة الانتقالية – خصوصا للمجتمعات التي تمتلك ارثا كبيرا من انتهاكات حقوق الانسان – التي تتيح للدولة والنظام السياسي اعادة تأسيس الشرعية على اسس جديدة قائمة على اساس العدل واحترام القانون والمساوة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق، والمصالحة الوطنية وتعويض الضحايا والمتضررين واصلاح المؤسسات العامة[2] .

ومع ذلك فان الديمقراطية المطلوب تحقيقها فكرةً ونظاماً، تقوم على المساهمة والمشاركة لا على التأييد والموافقة. فالأخيرة لا تقر بالمشاركة المجتمعية بين المختلفين في صناعة القرار السياسي، انما تترك عملية صنع هذا القرار واتخاذه بيد فرد او اقلية، ثم يستخدم هذا الفرد او تلك الاقلية أساليب الترغيب والترهيب لكسب التأييد الشعبي والمشاركة الجماهيرية على قراراته، وعد هذا التأييد آلية وحيدة للممارسة الديمقراطية . بينما تقتضي ديمقراطية المشاركة اعتماد آليات وإقرار مبادئ تتلخص بالنحو الآتي :[3]

١. مبدأ الإقرار المجتمعي بحقيقة التنوع في مكونات المجتمع العراقي " قومياً، دينياً، سياسياً " .
٢. مبدأ الإقرار المجتمعي بحق الاختلاف، وليس الخلاف بين المكونات المتنوعة للمجتمع العراقي.
٣. مبدأ هيمنة التنظيمات العصرية على التنظيمات التقليدية، لكي تعبر المكونات المتنوعة "القومية، الدينية، السياسية" في المجتمع العراقي عن مصالحها ومطالبها ومطامحها من خلال هذه التنظيمات. أي من خلال مؤسسات المجتمع المدني " نقابات، اتحادات، جمعيات، منتديات، روابط ...الخ"، وليس عن طريق تنظيمات تقليدية "عشائر، طوائف، قوميات"، مع الاحتفاظ بحق هذه المكونات التقليدية في ان تعبر عن مصالحها بوصفها مكونات ذات منظومات اجتماعية، وليس سياسية .

(١) رضوان زيادة ،الديمقراطية التوافقية كمرحلة اولية في عملية التحول الديمقراطي قي الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣٤، كانون الاول ٢٠٠٦ ، ص ص ٩٣ .
(٢) المصدر نفسه، ص ٩٣.
(٣) د. عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

وجوهر النموذج العراقي السياسي والدستوري والديمقراطي المستقبلي يجب ان يتمثل في :[1]

أ. التركيز على الحلول الوسطى والاعتدال والتكييف والتوافق ما بين القوى السياسية والاجتماعية والدينية .

ب. عدم هيمنة طرف واحد على المعادلة السياسية والنظام السياسي .

ت. ضرورة الموازنة ما بين الأكثرية والأقلية في ظل وجود ادعاءات كل جهة معينة من انها تشكل الأكثرية، والموازنة تكون عبر عد الديمقراطية على انها ليست حكم الأكثرية فحسب، بل واحترام الاقلية وحقوقها .

٥:١:٢ أزمة الاندماج والتكامل

تغطي هذه الأزمة مشكلات ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة، وهكذا فانها تمثل الحل الفعال والملائم لكل من أزمتي التغلغل والمشاركة . لذلك فان ازمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي ، وعده روابط متفاعلة فيما بينها، وهذه الروابط قائمة بين مختلف الجماعات والمصالح الساعية وراء مطالب لها لدى النظام . كما ان الأزمة تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية الوطنية " السياسية والاقتصادية والعرقية والدينية " واندماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة .اي ان الأزمة تظهر عادةً عند حدوث الاختلال وعدم التوازن بين الفعاليات الرامية الى حل أزمتي التغلغل والمشاركة، وعجزها عن تحقيق أهدافها[2].

ان القوى السياسية العراقية قليلة التفاعل فيما بينها، وفي أحسن الأحوال تسعى كل منها لتحقيق مصالحها في الحكومة بصورة منفصلة عن المصالح الأخرى . فضلاً عن ذلك، هناك تأثير واضح على هذه القوى من قبل دول مجاورة وإقليمية ودولية، ومن ثم تحقيق مصالح الاخيرة التي ليست بالضرورة متوافقة مع المصلحة الوطنية العراقية .

لاشك ان موضوع الاندماج كل ما له علاقة وثيقة بتوصيف الحكم بالفيدرالي• الذي يعني قوة الحكومة الاتحادية لا أضعافها، الأمر الذي يثبت حقيقة ان وجود الحكومة الاتحادية

---

[1] د. عبد الجبار احمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٣-٩٥ .

[2] د. غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص ٨٤.

• يرى البعض بأن اصطلاح الفيدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية "**Foedus** " ومعناها المعاهدة او الاتفاق. والبعض الاخر يرى انه اشتق من الكلمة الانكليزية "**Federation**" بمعنى الاتحاد . وقد عرف الفيدرالية الفقيه "مرسيل بريلو" بانها : (اتحاد دول يخضع جزئياً لسلطة

الفيدرالية، يعني السعي لوجود حكومة قوية لا حكومة ضعيفة . ونعني بالقوة هنا قوة تعزيز الاتحاد بين مكونات الدولة، وليس العكس لضمان وحدة الاتحاد الفيدرالي، ومن ثم وحدة الدولة . وهذا ما تؤكده تجارب الدول الاتحادية• التي تقوم على أساس وجود حكومة اتحادية قوية تعتمد مبدأ المواطنة اولاً واخيراً، وتقر بحقيقة التنوع القومي والديني، وتصون حق الاختلاف بين المكونات الاجتماعية المتنوعة التي تعبر عن مصالحها ومطالبها من خلال مؤسسات المجتمع المدني والتداول السلمي للسلطة على وفق آلية الانتخابات.

وقد تبنى العراق الشكل الفيدرالي للدولة في الدستور الدائم الذي اقر عام ٢٠٠٥ ، اذ نصت المادة الأولى منه على ان:(جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي "برلماني" ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)•• . بينما أكدت المادة (١١٧)••• من الدستور على إقرار إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليمياً اتحادياً. وبهذا النص يكون جزء من العراق قد حصل على نوع من الاستقلالية على أسس قومية [١] .

اما بخصوص تناول موضوع الاختصاصات التي تمارسها السلطات الاتحادية وأقاليم المحافظات غير المنتظمة في إقليم نجد ما يأتي : [٢]

١. جاءت المادة (١١٤)• لتحصين الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية والأقاليم وأشركت المحافظات غير المنتظمة في إقليم بها ، فجاءت شيئاً نكراً لأن المحافظات غير

مركزية واحدة "السلطة الفيدرالية" وتحتفظ جزئياً باستقلال ذاتي ودستوري واداري وقضائي "سلطة الدول الأعضاء او المتحدة") . ينظر محمد عمر مولود ، الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجا)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣وما بعدها .

•• يوجد في العالم اليوم (٢٥) خمس وعشرون دولة فيدرالية تمثل في مجموعها ٤٠ ٪ من عدد سكان العالم من بينها أكبر الدول الديمقراطية في العالم وأكثرها تعقيداً مثل الهند وأمريكا والبرازيل وألمانيا والمكسيك . ينظر غازي فيصل مهدي، نظاما الفيدرالية واللامركزية الإدارية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، مجلة التشريع والقضاء ، بغداد ،كانون الثاني – شباط – اذار ٢٠٠٩ ، ص ١٩ .

• المادة (١) من الدستور العراقي الدائم .

••• المادة (١١٧) من الدستور العراقي الدائم .

[١] د. حيدر ادهم الطائي، مظاهر قانونية للطائفية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، العدد الأول، مركز دراسات المشرق العربي، صيف ٢٠٠٨، ص ص ١٤٨– ١٤٩ .

[٢] غازي فيصل مهدي، نظاما الفيدرالية واللامركزية الإدارية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، المصدر السابق ، ص ص ٢١–٢٢ .

• المادة (١١٤) من الدستور العراقي الدائم .

المنتظمة في إقليم تعمل على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية ، والاختصاصات التي تمارسها اختصاصات إدارية يتكفل القانون لا الدستور تحديدها ، وهذا خلط بين نظامي الفيدرالية واللامركزية الإدارية وطمس لمعالمها .

٢. الذي يمكن تسجيله على المادة (١١٥)•• ، هو المساواة بين الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في ممارسة الاختصاصات التي لم يحصرها الدستور ، وهذا لا يجوز قطعاً لأن الأقاليم تعمل على وفق نظام الفيدرالية، بينما تعمل المحافظات غير المنتظمة في إقليم على وفق نظام اللامركزية الإدارية واكبر فرقاً ذاك الذي بين الاثنين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى موازية فأنه أعطى الأولوية في الاختصاصات المشتركة لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، وبذلك كان النص متناقضاً وطائراً في الخيال فهو متناقض لأن الأرجحية في الاختصاصات المشتركة تكون للسلطة الاتحادية .

ان الصيغة الأنسب للعراق هي الفيدرالية القائمة على أساس إقليمي وجغرافي، وليس على أساس عرقي او طائفي، إذ ان هذا من شانه جعل الحكومات المحلية تهتم بجميع المواطنين في مناطقها بالدرجة نفسها من دون ان تحابي هذه الفئة او تلك [١]. فعندما تتحول الدولة العراقية مجالا لتمثيل الطوائف تتحول في الواقع الى اتحاد او تركيب فدرالي بين الطوائف، وهو ما غدا طبيعة للدولة او لازمة بنيوية لها[٢]. فمشكلة العراق السياسية الاساسية هي ازمة اخفاق مسيرة اندماج مكوناته الاجتماعية والمتنوعة اندماجاً مسالماً، وإن الأحداث والتطورات المستمرة منذ الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، دفعت العراق إلى ازمة وطنية حادة تمتاز بسمتين اساسيتين هما : [٣]

أ. تأرجح وازمة العملية السياسية على أساس المحاصصة السياسية والطائفية والقومية .

•• المادة (١١٥) من الدستور العراقي الدائم .

[١] حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، ط٢، مركز الخليج للأبحاث، دبي، يناير ٢٠٠٥، ص ٤٦ .

[٢] د. مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، العدد الأول، مركز دراسات المشرق العربي، صيف ٢٠٠٨، ص ٩٦ .

[٣] د. اسراء علاء الدين نوري ، الاسباب الداخلية لازمة الهوية الوطنية في العراق ، نشرة شؤون عراقية ، العدد ٤،جامعة النهرين – مركز الدراسات القانونية والسياسية ، كانون الاول ٢٠٠٩–٢٠١٠ ، ص٢٦ .

ب. استمرار حالة انعدام الأمن والاستقرار وسيادة مناخ العنف والتهديد المستمر بالعودة إلى اطوار الصراع الاهلي.

اذن تكمن خطورة الطائفية وتهديدها للتعايش داخل البلد الواحد في انها تعبئ طاقات الانسان الروحية باتجاه واحد ، في حين تنظر الى الاتجاه الاخر بوصفها نقيضا وحالة تهديد لها فتنشأ عند ذلك نقائص عقلية وروحية بين الاتجاهين، واذا ما انبعثت هذه النقائص فأنها تؤدي الى العنف والعنف المضاد[١] . كما ان الطائفية تتلبس بلباس النزعة التعصبية ، فتجعل الفرد يقدم ولاءه الكلي او الجزئي للقيم والتصورات الطائفية[٢] .

ان الطائفية في العراق ترتبط بكل ما له علاقة بالسلطة ، وهي سياسية شبه محضة [٣]. كان يراد لها ان تتحول الى طوائفية مجتمعية الاخطر منها، نتيجة الاحتلال الامريكي[٤] ، وضعف آليات اندماج مكونات الشعب العراقي في اطار وحدة وطنية شاملة .

وتعتقد القوى السياسية العراقية بان سياسة المحاصصات تمثل استحقاقا وطنيا للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد نظام البعث، وتعويضا لها عما أصابها من اضرار في تلك الحقبة، لذلك لا مجال للتنازل عنها او التفريط بجزء منها . لذا تم رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية، لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية[٥]. اي اعتماد نظرية "دولة المكونات" ، بعيدا عن مبدأ المواطنة الحقه .

٢:١:٦ أزمة التوزيع

تتعلق ازمة التوزيع بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع ، وقد تعني ليس فقط توزيع عوائد التنمية فقط ، وإنما أعباءها أيضا. وفي هذه الأزمة

---

[١] د. *امل هندي الخزعلي ، التعايش السلمي في العراق* : ضمانات النجاح واليات التفعيل ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية ، جامعة السليمانية ، ٢٠١١ ، ص ١٩٦.

[٢] د. مازن مرسول محمد، سوسيولوجيا الازمة المجتمع العراقي نموذجا – دراسة نظرية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٤٢ .

[٣] د المصدر نفسه، ص ص ١٢٧– ١٢٨ .

[٤] . عبد الحسين شعبان ،جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة ،الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٤٥ .

[٥] د. نديم الجابري، المصالحة الوطنية: العقد ومعالم الطريق، من كتاب (الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق)، إعداد وتحرير حسن عبد اللطيف البزاز، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥٣–٥٤ .

يلتقي علم السياسة مع علم الاقتصاد، وتثور مشكلة المعايير التي ينبغي الاعتماد عليها في تحقيق هذا التوزيع[١].

وتتعلق أزمة التوزيع في العراق بتوزيع الثروات والموارد كافة• في انحاء العراق، وتوزيع الدخل القومي بما في ذلك التفاوت الواضح بين الطبقات، ومحاولة النظام السياسي إعادة توزيع المدخولات لصالح فئات الشعب العراقي فهناك حوالي ٣١،١٨ % من سكان العراق عام ٢٠٠٩ يعيشون تحت خط الفقر[٢] .

ان السمة الريعية – النفطية للاقتصاد والنظام العراقي، جعلت الثروة النفطية على مدى عقود قادمة تمثل العمود الفقري للاقتصاد ••، ومن ثم فان الطريقة التي سيتم بواسطتها استغلال وتوزيع هذه الثروة ستحدد الى مدى كبير مستقبل النظام السياسي والاجتماعي ، أي مستقبل التحول الديمقراطي في العراق[٣] والتنمية السياسية .

يعد الصراع السياسي على النفط بشكل رئيسٍ ابرز تحد في مستقبل المشهد السياسي العراقي ، اذ يعاني العراق منذ عام ٢٠٠٣ مشكلة صراع سياسي داخلي بهدف السيطرة على الوزارات السيادية ، خاصة وزارة النفط، فضلا عن صراع اخر بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة كردستان على محافظة كركوك ، التي تملك ثلث النفط العراقي ، وصراع ثالث مع المحافظات على صلاحيات تنفيذ المشاريع ، فضلا عن مشكلات اخرى تتعلق بالبطالة التي

---

[١] د. اسامة الغزالي حرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١.

• جاء في المادة (١١٢) الدستور العراقي الدائم : (اولاً : تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدةٍ محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورةٍ مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً :. تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعةٍ للشعب العراقي، معتمدةً احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار).

[٢] للمزيد حول الموضوع ينظر المصدر د. منتصر العيداني ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٦ .

•• جاء في "المادة ١١١ " من الدستور العراقي الدائم "ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات".

[٣] د. منتصر العيداني ، المصدر السابق ، ص٣١٨ .

تتجاوز ، بحسب تقارير الامم المتحدة ٣٠% من المواطنين•••، وغياب وجود بنى تحتية ، وملف الديون الخارجية الذي لم يحسم بعد ، وملف التعويضات ، وتفشي الفساد في اغلب قطاعات الدولة . وينبع الصراع على النفط ايضاً من كونه المصدر الاساسي للدخل القومي في العراق ، وهو مصدر تمويل موازناته العامة السنوية التي ارتفعت تدريجيا من ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥ الى ١١٥ مليار مرتقبة لهذا العام . وتأسيساً على ذلك، لن يكون النفط مصدر صراع بين مختلف القوى السياسية العراقية فحسب، بل سيكون مطمعا للكثير من الدول التي ستسعى حتى الى التحكم بالسياسة الداخلية للدولة، على ضوء ان الاحتياط النفطي العراقي ، بحسب الدراسات ، يكفي العراق نحو ١٦٣ عاما . ومن هنا تنبع اهمية العقود التي ابرمتها الحكومة العراقية مع شركات نفط عالمية لتطوير القدرة الانتاجية للنفط ، بحيث تصل الى ١٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧ [(١)].

وتربع العراق على قمة هرم الفساد الدولي اذ احتل للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ المرتبة الثانية ، وبتسلسل ١٧٨ من مجموع ١٨٠ دولة، مع مينمار والصومال . وعن هذا الموضوع ، يقول "مهدي الحافظ" وزير التخطيط الاسبق'' هناك مناخ جديد ومغر قد تشكل في العراق نتيجة غياب السلطة الوطنية الفعالة ذات الصلاحيات القوية ، فضلاً عن الانفتاح العام الذي رافق تغير النظام ، وهيمنة الاحتلال الاجنبي وتدفق اموال من الخارج وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية''[(٢)].

وبالرغم من الجهود الكبيرة للقضاء على الفساد في العراق الا انه لا يزال يمثل ابرز سمات الواقع العراقي ، وان بقاءه بقوة ومن دون استئصال ، سيعرضه الى انتكاسة حقيقة في مجال التنمية ، ويؤدي الى فشل برامج الاصلاح الاقتصادي خصوصاً مع عجز الحكومة عن ادارة شؤونها الاقتصادية ، ومن ثم سنشهد تبديدا لثروات العراق وعلى وجه التحديد الثروة النفطية ، مما يفتح

• وفق لوزارة التخطيط العراقية ارتفع معدل دخل الفرد السنوي في العراق الى (٤) الاف دولار سنويا بعد ان كان (١٠٠) دولار . وانخفضت البطالة الى (١١%) عام ٢٠١١. ينظر موقع الوزارة www.mop.qov.iq

(١) نقلا عن د. جمال محمد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٩.

(٢) نقلا عن هيثم كريم صيوان ، فساد الطبقة السياسية في العراق دراسة اقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨٩ ، تموز ٢٠١١ ، ص٧١.

المجال واسعا لتدخل مؤسسات التمويل الدولية في هذه الشؤون، والتي تعد من صميم اختصاصه الداخلي[1] .

الخاتمة

يمثل استخدام التنمية السياسية في الوقت الحاضر، مفهوما محايدا وبديلا لمفهوم الديمقراطية الغربية، كما ويمثل الحل لمشاكل وأزمات النظام السياسي عبر استعماله آليات متعددة تتمثل بالإيديولوجية السياسية والتنشئة السياسية والثقافة السياسية والأحزاب السياسية والبيروقراطية المدنية والجيش. وقد تناغمت التنمية السياسية مع تنمية النظام السياسي نفسه من خلال زيادة قدراته على مواجهه الأزمات، وعلى الخصوص الأنظمة السياسية الوليدة ومنها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

ان أزمات النظام السياسي تواجهها الدول المتقدمة وغير المتقدمة على حد سواء، مع خصوصية في الواقع السياسي العراقي المعاصر تتمثل في :

١. انهيار النظام السياسي واستبداله بنظام سياسي آخر، خصوصاً مع انهيار الدولة العراقية نفسها واستبدالها بدولة غير مستقرة وغير واضحة التشكيل، او كيان سياسي متضعضع نتيجة الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣. اذ تعاني القوى السياسية العراقية المعاصرة من غياب واضح لمفهوم الدولة ، وتحتضن بدلا عنها السلطة.

٢. تخلف البنى وضعف المؤسسات السياسية العراقية ، وسيادة بدلا عنها التقليدية ، وهو ما استندت وتتكأ عليها في الغالب القوى السياسية العراقية المعاصرة من اجل فرض هيمنتها على معادلة حكم النظام السياسي ، ومن ثم تضييق مبدأ المشاركة السياسية والشعبية الفعالة.

[1] المصدر نفسه، ص ٧٩.

٣. ان ضريبة المراحل المختلفة لتاريخ العراق السياسي هو حالة التضاد النوعي الدائم بين النظام السياسي والشعب، مما خلق حالة تصدع للشرعية، وانعدام الثقة المتبادلة والعنف السياسي ، واستعمال القوة المشروع وغير المشروع .

٤. كثرة المفاهيم الفكرية والجوانب المستجدة في الواقع العراقي المعاصر مثل النظام السياسي البرلماني وموضوع الفيدرالية والدولة الاتحادية وغيرها. ولكن لا خوف من هذه المفاهيم والمواضيع ، طالما ارتبطت بالتطبيق العملي والصحيح .

إذن يعاني النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، من عجز في تحقيق التنمية السياسية المطلوبة وغياب لتحديد أسباب الأزمات وطرائق حلها، مما جعلها أزمات مستديمة وصعبة الحل. اذ ان آلياته حلها الديمقراطية والدستورية نفسها مأزومة . أي تدور في حلقة دائرية مغلقة ومفرغة. ويجب طرح التساؤلات الآتية ما هي الأزمات؟ واين تكمن؟ وما هي الآليات اللازمة لمعالجاتها؟ ثم من أين نبدأ؟ ولمن الأولوية؟ اذ ان الأزمات مترابطة ومتشابكة، وحلولها كذلك، ومن ثم الاجابة عليها، لتشكل قوة ضاغطة ودافعة للحل.

يمكن القول إذن ، ان مستقبل النظام السياسي في العراق يعتمد على حلحلة أزماته بشكل مستمر باستخدام آليات التنمية السياسية، والا فانه سيخلق حالة، اما استمرار النظام السياسي واداءه بشكل ضعيف وغير مجدي ، او انهياره الكامل نتيجة عجزه التام عن مواجهه الأزمات وإيجاد السبل والمناخ التنموي المطلوب لحلها .

The political development and crisis of Iraq's political system after 2003

Instructor doctor:
Kadhim Ali Mahdi
College of political science
Al- Nahrain University

Abstract

The development of political act is one of the comprehensive development acts. Studying the political development primarily deals with the elements of political system, its public institutions, and their actions. This also is connected with the necessity of developing the systematic political structure, and finding specialized institutions in the political process. In addition, the process of political development always combined with tensions and divisions, in

other words crisis that have different effects. So treating these problems needs time but leads the society finally to establish a modern democratic system as it is in the Iraqi political system after 2003.